أجلت محكمة جنايات شمال القاهرة الأربعاء إلى 15 أغسطس الجاري محاكمة الرئيس المصري السابق حسني مبارك بتهمة قتل المتظاهرين واستغلال النفوذ، مع إيداعه مستشفى قريب من القاهرة، وتكليف النيابة إحضاره وباقي المتهمين في الجلسة القادمة.

وفي ختام جلسة المحاكمة الأولى التي انعقدت بمقر أكاديمية الشرطة بالقاهرة الجديدة، أصدر المستشار أحمد رفعت رئيس المحكمة قراره بتأجيل القضية 3246 إلى منتصف الشهر الجاري، ووافق على تلبية مطالب محامي الدفاع فيما يتعلق بالحصول على "كارت الذاكرة" المسجل عليه وقائع التحقيقات في القضية، والحصول على نسخة من استجواب النيابة مع جمال مبارك.

وقرر القاضي إيداع مبارك الذي حضر الجلسة الأولى على سرير طبي المركز الطبي العالمي التابع للقوات المسلحة على طريق الإسماعيلية – القاهرة، مع توفير الرعاية الطبية التي تستلزمها حالته الصحية، وأن يتابع حالته الفريق الطبي المرافق له، مع الموافقة على أن يتولى أستاذ بطب الأورام متابعة حالته الصحية.

وكان مبارك يقيم في منتجع شرم الشيخ على البحر الأحمر منذ الإطاحة به في فبراير ونقل يوم الأربعاء بطائرة إسعاف طبي إلى القاهرة. ومثل مبارك 83) عاما) تحت حراسة مشددة أمام قاض في مبنى أكاديمية الشرطة في ضواحي القاهرة مع نجليه علاء وجمال.

وقال رئيس المحكمة المستشار أحمد رفعت إن محاكمة مبارك ستجري في جلسات متتابعة دون التقيد بالأيام المحددة لتوزيع العمل وهي يومان، كما سيتم السماح لكاميرات التليفزيون المصري فقط دون غيرها ببث وقائع المحاكمة والنطق بالأحكام على الهواء مباشرة

ويواجه مبارك تهمة "القتل العمد" وهي جريمة تعاقب بالإعدام في حال إدانته. ويحاكم أيضا وزير الداخلية السابق حبيب العادلي بالإضافة إلى ستة مسئولين سابقين من الشرطة. كما سيحاكم غيابيا رجل الأعمال المقرب من مبارك حسين سالم. وقد صدر قرار بتأجيل النظر في قضية العادلي ومساعديه إلى غد الخميس.

محامو الضحايا يطالبون بتوقيع أقصى العقوبة على مبارك ومعاونيه

طالب محامو الضحايا الذين سقطوا خلال ثورة 25 يناير بتوقيع أقصى العقوبة على الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك ومعاونيه الذين تسببوا في قتلهم وإصابتهم.

كما طالب المحامون بضم جميع قضايا قتل المتظاهرين لبعضها, واستدعاء مسؤولين سابقين للأغدلاء بأقولهم.

كذلك طالبوا بوضع الرئيس المخلوع في مستشفى سجن طرة وعدم عودته إلى مستشفى شرم الشيخ.

النيابة العامة توجه الاتهامات لمبارك:

من جانبها، وجهت النيابة العامة للرئيس السابق حسني مبارك، اليوم الأربعاء، أمام محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في أكاديمية الشرطة بالقاهرة، تهمة التورط في قتل المتظاهرين، والسماح لوزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي باستخدام الذخيرة الحية ضدهم ودهسهم بالسيارات.

وقالت النيابة: إن المتهم الأول (مبارك) اشترك مع المتهم الثالث (العادلي) بقتل المتظاهرين عمدا مع سبق الإصرار. ووافق على الاستمرار بالإعتداء عليهم من دون استعمال ما لديه من صلاحيات لوقف ما يحصل قاصدا بذلك إزهاق مزيد من الأرواح من أجل بقائه في السلطة.

وأضافت النيابة أن المتهم الأول (مبارك) اشترك مع المتهم الثالث (العادلي) بقتل أحمد محمد محمود ومحمد عبد الحسين القرواني والباقين المذكورة أسماؤهم.

وتابعت النيابة تقول: "بصفته رئيسا للجمهوريّة قبل العطيّة له ولنجليه وقيمتها نحو 5 مليون جينيه وهي عبارة عن 5 فيلات، وقبل عدّة هبات أخرى، كما اشترك بطريق الإتفاق مع موظف عمومي للحصول على منفعة خلال أداء مهامه". مضيفةً أن "مبارك قبل وأخذ لنفسه ونجليه عطايا من المتهم حسين سالم وذلك لتحقيق مصالح الثاني واعطائه التزامات ومشاريع بشكل مشبوه ومساعدته على رفع أسهم شركته".
كما وجهت النيابة الاتهام لمبارك بالاشتراك مع سامح فهمي وزير البترول السابق بتربيح سالم عبر إسناد بيع الغاز "الإسرائيلي" لشركته.

مبارك ينطق للمرة الأولى: أنكر كل الاتهامات تمامًا

نفى الرئيس المصري السابق حسني مبارك ونجلاه علاء وجمال الاتهامات المسندة إليهم في الجلسة الأولى من المحاكمة المنعقدة بأكاديمية الشرطة بالقاهرة الجديدة يوم الأربعاء، حيث يحاكم الرئيس المخلوع بتهمة قتل المتظاهرين واستغلال النفوذ.
وتلا ممثل الادعاء في الجلسة الأولى قرارات الاتهام بحق الرئيس السابق ونجليه. وتضمنت الاتهامات إعطاء مبارك أوامر بقتل المتظاهرين خلال أحداث ثورة 25 يناير التي أطاحت بنظام حكمه، بالإضافة إلى اتهامه باستغلال النفوذ.
فيما أسندت النيابة العامة إلى علاء وجمال مبارك أنهما قبلا وأخذا ٤ فيلات مقابل استغلال نفوذ والدهما لدى السلطات المختصة، لمنح حسين سالم رجل الأعمال المقرب من الرئيس السابق والهارب في أسبانيا أراضي شاسعة بالمخالفة للقانون.
وعندما توجه القاضي أحمد رفعت رئيس المحكمة بالاتهامات إلى الثلاثة بالاتهامات المشار إليها نفوها جميعًا.
وقال مبارك في رده "كل هذه الاتهامات أنكرها تمامًا.، ورد نجلاه علاء وجمال بنفي مماثل قائلين إنهما ينكران الاتهامات تمامًا.
وبدأت صباح الأربعاء بالقاهرة أولى جلسات محاكمة الرئيس المصري السابق، والذي تم نقله بطائرة من شرم الشيخ إلى مقر المحاكمة بمقر أكاديمية الشرطة بالقاهرة، ويواجه فيها تهم تتعلق بالتحريض على قتل المتظاهرين والفساد المالي.
ودخل مبارك 83) عامًا) قفص الاتهام وهو يرقد على سرير، فيما توالى دخول المتهمين تباعًا، ودخل حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق في البداية مرتديًا بزة زرقاء، نظرًا لصدور حكم ضده في قضية أخرى، وتبعه كبار مساعديه الستة المتهمين، ثم جمال وعلاء مبارك اللذين ظهرا وها يرتدان "ترينج" أبيض.
وسلطت الكاميرات التلفزيونية التي تنقل الجلسة الضوء على وجه مبارك، بينما كان يضع أصبعه على وجهه كما اعتاد. وبدا هناك تماسك على وجوه مبارك وبقية المتهمين داخل القفص الحديدي الذي أودع فيه المتهمون، حيث يواجه تهمة "القتل العمد" وهي جريمة تعاقب بالإعدام في حال إدانته
والمفارقة أن القاعة التي يتم فيها المحاكمة بمقر أكاديمية الشرطة بإحدى ضواحي القاهرة شهدت آخر خطاب ألقاه الرئيس المخلوع في يناير الماضي عشية اندلاع الثورة الشعبية، بمناسبة تخريج دفعة جديدة من ضباط الشرطة.

محامي مبارك يطالب بإلغاء ضم قضية العادلي وكبار معاونيه

طلب محامي الرئيس المصري السابق حسني مبارك في مستهل محاكمته الأربعاء بإلغاء قرار ضم قضيته المتهم فيها بالتحريض على قتل المتظاهرين واستغلال النفوذ، مع القضية المتهم فيها وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي و6 من كبار مساعديه، لمحاكمتهم أمام دائرة القاضي أحمد فهمي رفعت.
وقال المحامي فريد الديب أمام القاضي خلال جلسة المحكمة التي يتم نقل وقائعها تلفزيونيًا على الهواء مباشرة، إنه يطالب بالفصل بين الدعويين، مبررًا ذلك بأن قرار الضم الذي أصدره المستشار عادل عبد السلام جمعة صدر من محكمة تم تقديم طلب برد قضاتها، وبالتالي لا يجوز لها إصدار القرار.
وأضاف: قرار الضم صدر من محكمة قضاتها مرفوضون ممتنع عليهم اتخاذ أي قرار قضائي في القضية، مشيرًا إلى أن هناك طلبًا برد قضاة المحكمة التي كانت تنظر قضية العادلي ومساعديه لم يتم البت فيه.

وكان المستشار جمعة رئيس الدائرة التي كانت تحاكم العادلي ومساعديه في حيثيات قال في حيثيات قراره الصادر في 25 يوليو بضم القضية لقضية الرئيس السابق بسبب "وحدة موضوع الاتهام وحتى لا يحدث تضارب في الأحكام القضائية".

وأكد آنذاك أنه "حرصا من المحكمة علي سرعة الفصل في القضية المطروحة قررت وفق أحكام القانون إرسال تلك القضية إلي الدائرة الخامسة الجنائية بمحكمة جنايات شمال القاهرة لضمها للقضية الخاصة بمحاكمة الرئيس السابق محمد حسني مبارك للارتباط قانونا وليصدر فيهما حكما واحدا".

واستند إلى أن لائحة الاتهامات المسندة إلى الرئيس السابق، من بينها اتهامات تتعلق بقتل المتظاهرين وذات وقائع القضية التي باشرتها على مدار ثلاث جلسات ماضية، الأمر الذي يستوجب نظر القضيتين معا أمام دائرة واحدة من دوائر محكمة جنايات القاهرة في ضوء أن أدلة الثبوت في القضيتين واحدة، الأمر الذي ترى معه المحكمة إحالة القضية برمتها إلى الدائرة التي ستباشر محاكمة الرئيس السابق.

وكان قرار الضم وبالرغم من أنه مثل استجابة لأحد المطالب التي دعا إليها المتظاهرون بالتحرير في مظاهرة الجمعة 8 يوليو إلا أن حالة من الغضب والاستياء سادت بين أسر الشهداء والمعتصمين.

هيئة قضايا الدولة تدعي مدنيا ضد مبارك وباقي المتهمين بمليار جنيه:

طالب المستشار أشرف مختار ممثل هيئة قضايا الدولة من محكمة جنايات القاهرة التي تباشر محاكمة الرئيس السابق حسني مبارك و 10 آخرين التصريح لهم بالإدعاء مدنيا بمبلغ مليار جنيه على سبيل التعويض المدني المؤقت لصالح الخزانة العامة للدولة ضد جميع المتهمين وفي مقدمتهم المتهم الأول محمد حسني مبارك وباقي المتهمين.

وأوضح المستشار مختار أن هذا التعويض المبدئي هو لحين حصر كافة الأضرار الناشئة عن أعمال قتل وإصابة المتظاهرين وتخريب الممتلكات الخاصة والعامة نتيجة تلك الجرائم المبينة في أمر الإحالة وتحقيقات النيابة العامة.

وأشار إلى أن الإدعاء المدني يأتي في ضوء لجوء الخزانة العامة للدولة إلى إفراد بند خاص من ميزانية الدولة بوزارة المالية لمعالجة آثار هذه الجرائم, بما في ذلك إنشاء صندوق لتعويض المصابين وأهالي الشهداء والضحايا في أحداث الثورة كما أفردت الدولة بندا اخر بالميزانية لإعادة هيكلة وإصلاح جميع المرافق والمنشآت العامة للدولة وكذلك منشآت وزارة الداخلية وسياراتها المختلفة وما تم اتلافه بسبب الجرائم المذكورة بأمر الإحالة ضد المتهمين وتداعيات حالة الانفلات الأمني.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 03/08/2011
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com